او الدفع واستشكل لعل وجهه في الاولى ان عتقه انما يتحقق بالموت لاعتبار الثلث وقته فلا يتاتى فيه الابتاع وفي الثانية ان المنفعة لا يتاتى فيها الا بيت ويضاف اليها مالو كان كل نجم اقل متمول فلا حط فيها مالو كاتبه اي اي ولو ابراه عن النجوم او باعه من نفسه او اعتقه ولو بعوض سم على منفعته اي المكاتب والحط اولى من الدفع قال الماوردي ولو اراد السيد ان يعطيه واراد العبد لحط اجيب العبد لانه يروم التحبير العتق سم وفي هذا تقديم الدفع على اصله اذ الاية دالة على الدفع لقوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي اتاكم اولى من غيره اي مما هو دونه ويحرم على السيد التمتع اي مطلق ولو بالنظر لانها كالاجنبية مهرها او ان طاوعته لشبهة الملك ثم المنهج ولا يتكرر بتكرر الوطئ الا اذا وطئ بعد اداء الكل مرحل مستولدة مكاتبة فان حملت نفسها عتقت بموت السيد من الاصل د وان سبق اداء النجوم عتقت عن الكتابة كما قالوه م ر لحادث بعد الكتابة اي المنفصل بدليل قوله ولو حملت بعدها فان معناها سواء كانت حاملا به عند الكتابة او حملت به بعدها فلو قتل اي قبل اداء النجوم فان السيد قيمته وكسبه اي ومن كسبه صدق اي فيحلف المكاتب انه لبى بحرام فيصدق او تبريه عبارة المنهج او ابراه فان ابى اي السيد قبضه القاضي عنه وعتق المكاتب ان ادى الكل طف سيد انه حرام صدق اي السيد بيمينه لانه الاصل اذ ولا وطئ لامته اي خوفا من هلاك الامة في الطلق فمنعه من الوطئ كمنع الراهن من وطئ المرهونة فلا حد عليه اي ولا مهر له لانه لو ثبت لكان له قبل عتق ابيه اي او معه تبعه رقا وعتقا اي فان عجز نفسه تبعه في الرق وان عتق عتق معه ووطؤها مع العتق مطلق اي في العمرين اعني صورة الوضع لستة اشهر وصورة الوضع لاكثر فهي ام ولد لظهور العلوق بعد الحرية ولا نظر الى احتمال العلوق قبلها اي الحرية تغليبا لها والولد تم عرفان لم يطأها مع العتق ولا بعده او ولدته لدون ستة اشهر من الوطئ لم تصر ام ولد بيقين قبل بحكمها بكسر الكاف اي قبل حلولها كمدينة حفظه اي حال النجوم اليحلها او علفه كما في المحرر وما قبله يغني عنه لانه مثال م ر والا بان امتنع لا لغرض اجبر على القبض اي او على الابراء كما استوجهه م ر في ش وعتق المكاتب ان

ادى

ادى الكل بطلان اي القبض والابراء ان ذلك يشبه ربا الجاهلية من حيث جلب النفع فقد كان الرجل اذا حل دينه يقول لمدينه اقض اوزد فان قضاه والا زاد في الدين وفي الاجل قال تعالى يا ايها الذين امنوا لا تاكلوا الربا اضعافا مضاعفة وعلى السيد رد المقبوض ولا عتق ش المنهج قال ع نعم لو ابراه عالما بفساد الدفع صح وعتق كما بحثه الزركشي كما ذرعي اخذا من كلام المحرر وبحث ذلك في كل دين عجز بهذا الشرط ولا يصح بيع النجوم لانه بيع مالم يقبض ومالم يقدر على تسليمه اذ العبد يستقل باسقاطهم ر ولا الحوالة عنها لعدم استقرارها وان جرى بعض المتاخرين مراده بصحيح الاسلام فانه قال في المنهج وصح اعتياض عن نجوم لا بيعها ولو باع السيد النجوم اي اتى بصيغة بيعها فلا يرد ان البيع باطل لم يعتق فان قلت اذا وكل السيد في قبض النجوم صح قبض الوكيل وعتق المكاتب فهلا جعلوا المشتري كذلك تضمن البيع الاذن لكن في القبض قلت فرق بينهما بان المشتري يقبض النجوم بنفسه بخلاف الوكيل قال في ش المنهج نعم لو باعها واذن للمشتري في قبضها مع علمهما بفساد البيع عتق بقبضه ويطالب السيد المكاتب اي بالنجوم فان رضي اي قبل ابراء البيع اما بعده فلا يقتضي صحة البيع لانه اوقع باطلا لا ينقلب صحيحا وهبته كبيع اي فلا تصح الا برضاه ويصح بيعه من نفسه لانه عقد عتاقة كما في ام الولد عتق اي عن السيد ولزمه اي الرجل الذي قال للسيد اعتق اي وهو افتد امنه فانه لا يعتق عن السايل اي لانه بيع ضمن لان اعتاقه عنه يتضمن دخوله في ملكه والمكاتب كالمستولدة لا تتصرف فيه السيد بما يتضمن تمليكه للغير لان هذا القدر لم يسقط عنه اي لانه لم يسقط الا بالاداء او الابراء ولم يقع واحد منهما لانه اي المكاتب مثله بالنصب اسم ان لكن يرفعه اي السيد المكاتب وبالحوالة به اي بان احال المكاتب سيده بمال الكتابة على اجنبي فيعتقه بالحوالة وقوله ولا تصح الحوالة عليه اي المكاتب وجهه ظن ان مال الحوالة شرطه اللزوم وهذا غير لازم المكاتب قن اي كقن لما مر ان القن هو الرقيق الذي لم يتصل به شيء من احكام العتق بالصفة وهي اداء النجوم فمتى لم تؤد جميعها تتوطد وغير ذلك اي وفي غير ذلك كجريان التقاص واختلاف السيد والمكاتب في النجوم ونحوها

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)